

مكانة الجزائر في ظل التوظيف الجيو-استراتيجي للطاقة بعد الحرب الروسية – الأوكرانية

Algeria's position in light of the geo-strategic use of energy after the Russian-Ukrainian war

سيدهم ليلي¹

¹ جامعة الجزائر 3، sidhoum.leila@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2025/10/15

تاريخ القبول: 2025/09/26

تاريخ الاستلام: 2025/07/21

ملخص: تؤكد الجزائر دورها كلاعب رئيسي في مجال الطاقة خاصة من خلال سعي أوروبا لتحقيق أمنها الطاقوي، وذلك بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية شهر فيفري 2022، من خلال تحركات استراتيجية متعددة المستويات قامت بها الجزائر لتعزيز قدراتها على إنتاج الغاز وزيادة صادراتها نحو أوروبا. وفي ظل سياسة المقاطعة والعقوبات الاقتصادية ضد روسيا، وجدت الجزائر نفسها في موقف حرج دبلوماسيا، وهو التزامها بتوريد الطاقة للأسواق الأوروبية باعتبارها الشريك الموثوق، وتعويضها للحليف العسكري الاستراتيجي الروسي بعد منع صادراته الطاقوية نحو اوروبا. حيث استضافت الجزائر، قمة منتدى الدول المصدرة للغاز في شهر مارس 2024، مما عزز مكانتها كمورد عالمي مهم للغاز، وفي محاولة منها للإبقاء على علاقاتها الدبلوماسية جيدة مع جميع الأطراف.

كلمات مفتاحية: الجزائر؛ الطاقة؛ الدبلوماسية؛ الاستراتيجية؛ الصراع.

Abstract: Algeria confirms its role as a major player in the field of energy, especially through Europe's efforts to achieve its energy security, after the outbreak of the Russian-Ukrainian war in February 2022, through large, multi-level strategic moves made by Algeria to enhance its capabilities to produce oil and gas and increase exports to the European continent, In light of the boycott policy and economic sanctions. Algeria found itself in a diplomatically awkward position, namely its commitment to supplying energy to European markets as a reliable partner, and its compensation to the Russian strategic military ally after preventing its energy exports to Europe. Algeria hosted the Gas Exporting Countries Forum summit in March 2024, strengthening its position as an important global supplier of gas, and in an attempt to maintain good diplomatic relations with all parties.

Keywords: Algeria; energy; Diplomacy; The strategy; conflict.

المؤلف المرسل: سيدهم ليلي، sidhoum.alger3@gmail.com

مقدمة:

على الرغم من التحديات التي تواجه الجزائر في مجال الطاقة مثل عدم كفاية الاستثمار، شرعت الجزائر في خطة بقيمة 42 مليار دولار لتنشيط وتوسيع دورها في سوق الطاقة العالمية. وتقود شركة سوناطراك للملوكة للدولة هذا التحول، من خلال بدء تشغيل العديد من حقول الغاز الجديدة، ومن المتوقع إجراء المزيد من التوسعات والاستثمارات قريبًا. كما تعمل الجزائر أيضًا على تقليص استهلاكها المحلي من النفط والغاز، وخاصة في توليد الطاقة الحرارية، لزيادة إمكانات التصدير إلى أقصى حد. ويتمشى ذلك مع خطط الحكومة لزيادة استثمارات الطاقة المتجددة، على الرغم من أن مصادر الطاقة النظيفة لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير حتى الآن.

ويعكس شعار قمة منتدى البلدان المصدرة للغاز المنعقدة في الجزائر شهر مارس 2024، المتمثل في "الغاز الطبيعي من أجل مستقبل آمن ومستدام"، التزام الجزائر بالغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة من أجل تحقيق أهداف التنمية المحلية وحتى الإقليمية والعالمية من خلال السعي إلى إيجاد طرق عادلة لتوزيع الطاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية. فبينما تواجه الجزائر تقلبات كبيرة في السوق العالمية للطاقة خاصة بعد الانكماش الذي شهده العالم بسبب جائحة كوفيد-19، فإن مبادراتها وشراكاتها الاستراتيجية تعيد تشكيل وتعزيز مكانتها في قطاع الطاقة. وتمثل جهودها الأخيرة لتعزيز إنتاج الغاز واستكشاف البدائل المتجددة أيضًا منعطفًا حاسمًا للسياسة العامة الطاقوية في البلاد.

ومن خلال رؤية استثمارية حازمة في المجال، تستعد الجزائر لتعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في مجال الطاقة في أفريقيا وخارجها. حيث يسلط افتتاح المقر الرئيسي لمعهد أبحاث الغاز في الجزائر العاصمة الضوء على تركيز البلاد على تطوير تكنولوجيا وخبرات الغاز الطبيعي بما يمكنها من اقتحام السوق الأفريقية في مجالي التنقيب والاستغلال لكل من النفط والغاز في المستقبل القريب بما يعزز المكانة الإقليمية والدولية للجزائر اقتصاديا وسياسيا ودبلوماسيا.

ان الجزائر ومن خلال توقعها في السوق الطاقوية العالمية كمورد موثوق للنفط والغاز، تسعى الى الحفاظ على مكانتها ومصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وذلك باعتمادها دبلوماسية طاقوية متوازنة بين ما هو مصالح اقتصادية وما هو مصالح سياسية واستراتيجية، في ظل جغرافيا سياسية طاقوية وعسكرية عالمية تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، وهو ما يتطلب من صانع القرار في الجزائر دراسة كل خطوة يريد القيام

بما تجاه محيطه الإقليمي والعالمي في مجال الطاقة وغيره من المجالات، خاصة وأن الصراع الحالي بين الغرب وروسيا وضع الموقف الجزائري على المحك مع الطرف الروسي، بعد طرح الجزائر لنفسها كبديل لروسيا لسد العجز في واردات الغاز الأوروبية منذ اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا. بناء على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للجزائر ان تستفيد من الوضع الجيو-طاقوي الذي افرزته الحرب الروسية الأوكرانية لتعزيز مكانتها الجيو-استراتيجية إقليمي ودوليا من خلال توظيف الدبلوماسية الطاقوية ؟
ولمعالجة هذه الإشكالية وضعنا الفرضية التالية:

كلما تعاملت الجزائر مع كل الأطراف المنخرطة في الصراع الروسي الاوكراني من منطلق براغماتي يخدم مصالحها الوطنية، كلما تمكنت من تعزيز مكانتها الجيو-سياسية إقليمي ودوليا، بما يكسبها موثوقية ومصداقية لدى جميع الأطراف.

و للإجابة على الإشكالية واثبات الفرضية او نفيها، فقد قمنا بتناول الموضوع وفق النقاط التالية:

- الجزائر كمورد موثوق للطاقة منذ الاستقلال.
- مكانة الجزائر في سوق الطاقة الأوروبية بعد الحرب الروسية الاكرانية.
- الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية في ظل الرهانات الدولية الجديدة.

أولاً: - الجزائر كمورد موثوق للطاقة نحو أوروبا منذ الاستقلال.

تعتبر الجزائر لاعب رئيسي في إمدادات الغاز العالمية، وتحتل المركز الأول في أفريقيا من حيث طاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال، بواقع 25.5 مليون طن سنوياً. من حيث إجمالي إنتاج الغاز، تنتج الجزائر حوالي 130 مليار متر مكعب سنوياً. وبينما يُستهلك جزء من هذا الغاز محلياً ويُستخدم لتعزيز استخلاص النفط والغاز، تُصدر كمية كبيرة منه، حيث تصل الأرقام إلى 56 مليار متر مكعب في الصادرات و50 مليار متر مكعب مُستهلك محلياً. كما تهدف الجزائر إلى زيادة قدرتها التصديرية بشكل أكبر، مع خطط لاستثمار ما بين 20 و25 مليار دولار بحلول عام 2035 لتطوير الهيدروجين الأخضر وتوسيع البنية التحتية للغاز، بما في ذلك خط أنابيب جديد إلى إيطاليا.¹

لقد اعتمدت الجزائر سياسة طاقوية محايدة من استقلالها، ولم تستخدم الطاقة كسلاح الا مرة واحدة في ظل اجماع عربي عرف بالصدمة النفطية أو حظر النفط العربي، وهو قرار اتخذته الدول العربية لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية التي احتلت سنة 1967، واستهدف الولايات المتحدة والدول

الداعمة للاحتلال الإسرائيلي في حرب أكتوبر 1973، وبسببه تكبد الاقتصاد الأمريكي والعالمي خسائر كبيرة، وقد امتدت فترته من 17 أكتوبر 1973 حتى 18 مارس 1974.²

بعد نهاية الصدمة النفطية، والإجراءات الصارمة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية لمنع تكرار مثل تلك الصدمة بتحريرها لعملة الدولار من ارتباطها بالذهب، أصبحت السوق العالمية للطاقة أكثر استقراراً بحيث لم يعد بالإمكان استخدام النفط كسلاح مجدداً، وهو ما ساهم في وضوح الرؤية بالنسبة للمتجدين أو المستهلكين، حيث أصبحت الجزائر مورداً مستقراً وموثوقاً في تعاملاتها الطاقوية منذ تلك الفترة والتي لم تتأثر أو تخل بالتزاماتها الدولية حتى خلال العشرية السوداء.

لقد اكتسبت الجزائر مكانتها هذه من كونها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للطاقة في العالم. وقد تم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ استراتيجيات وسياسات مدروسة ومتوازنة لتعزيز الاستخدام الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لموارد الطاقة. إلا أن الجهود والسياسات المبذولة لم تضع البلاد بعد في مكانها الصحيح على المستوى العالم خاصة فيما يتعلق بتنوع مصادر الطاقة. حيث لم تستغل الجزائر حتى الآن قدراتها واحتياطاتها من موارد الطاقة المتجددة وغير المتجددة بشكل كامل لتنوع اقتصادها وتقليل اعتمادها على قطاع المحروقات وتحقيق أمنها الاقتصادي.³

حيث عرفت صادرات الطاقة الجزائرية نحو القارة الأوروبية تطوراً مستقراً منذ سنة 2010، حيث كانت نسب الإنتاج تتزايد بثبات وفق متطلبات السوق الوطنية والعالمية في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط، بما يحفظ حقوقها الاقتصادية والتنموية. حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية في سنة 2010 ما يعادل 32.6 مليار دولار حسب البيانات الرسمية للحكومة الجزائرية. وشكلت المحروقات (النفط والغاز) 96.6% من صادرات الجزائر، وهي الدولة العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في المدة المذكورة، حيث بلغت عائدات هذا القطاع 31.5 مليار دولار من جملة عائدات الصادرات. وقد تطور الإنتاج منذ ذلك الحين إلى غاية سنة 2024 بما نسبته 100%. حيث صرح وزير الطاقة الجزائري بأن مداخيل صادرات الطاقة قد بلغت 60 مليار دولار نهاية 2021.⁴

وُصِّفَت الأرقام الأخيرة الصادرة عن مكتب الإحصاء الأوروبي (يوروبستات) الجزائر كثنائي أكبر مُصدِّر للغاز الطبيعي عبر الأنابيب إلى أوروبا خلال الربع الأول من هذا العام. هذا الأداء اللافت يضع الجزائر في المرتبة الثانية بعد النرويج، مُعزِّزاً دورها الاستراتيجي في إمدادات الطاقة في القارة.

ووفقًا لبيانات "يوروستات"، وقّرت الجزائر 20% من احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي عبر بنيتها التحتية لأنابيبها. من جانبها، تحافظ النرويج على مكانتها الرائدة بلا منازع، حيث صدرت 52.6% من الغاز الذي تستهلكه دول الاتحاد الأوروبي.⁵

ثانيا: مكانة الجزائر في سوق الطاقة الأوروبية بعد الحرب الروسية الاكرانية

وجدت الجزائر نفسها مؤخرا في قلب أخبار الطاقة والأخبار الجيوسياسية، في أعقاب التوترات الناجمة عن الصراع بين روسيا وأوكرانيا، والمخاوف والمخاطر المرتبطة بإمدادات الغاز للعديد من الدول الأوروبية. ويحظى الغاز الجزائري باهتمام خاص ولقاءات عديدة بين الجزائر والدول المستهلكة، على خلفية توقيع عقود بيع الغاز الطبيعي، بما في ذلك آخرها مع سلوفينيا. وتعتبر الجزائر من الدول المنتجة للغاز بفضل ثروة باطنها. وتمتلك البلاد، على وجه الخصوص، احتياطات مؤكدة من الغاز الطبيعي، وهو الركيزة الأساسية لنظام الطاقة الجزائري.⁶

في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا، قفزت أسعار النفط العالمية بشكل غير مسبوق، إذ لامست حدود الـ 140 دولارًا للبرميل، وفي التوقيت نفسه، تحركت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لفرض حصار على صادرات النفط الروسي بهدف تحجيم الإيرادات الروسية التي تُوجّه إلى الحرب لإضعاف القدرات الاقتصادية التي توجهها روسيا للحرب على اوكرانيا. ومع تصاعد حدة الحصار، وجدت صادرات الجزائر من المحروقات سوقا اضافية لدى كثير من دول العالم، إذ ارتفع الطلب على المشتقات النفطية الجزائرية، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج النفط في البلاد بنسبة 2% عن سنة 2021 .

فقبل الصراع في أوكرانيا، احتلت الجزائر المرتبة الثالثة كأكبر مورد للغاز الطبيعي إلى أوروبا، بعد روسيا والنرويج. وهي تقف كمنتج ومصدر مهم، وتحتل المرتبة الثانية في إنتاج النفط الخام في المنطقة بعد نيجيريا، وتعد الجزائر عاشر أكبر منتج عالميًا، حيث ساهمت بنسبة 2.4% من إنتاج الغاز الطبيعي العالمي في عام 2022. قبل أن تتم مراجعتها في عام 2021 من قبل **BP**، كانت البلاد تمتلك 4.5 مليار متر مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي، وهو ما يمثل 2.4% من إجمالي الاحتياطات العالمية. اعتبارًا من التقرير الشهري لشهر أكتوبر 2023 من منتدى الدول المصدرة للغاز، صعدت الجزائر إلى مرتبة ثاني أكبر مورد للغاز إلى أوروبا بعد النرويج. وتظل النرويج المورد الرئيسي بنسبة 54%، تليها الجزائر بنسبة 20%، ثم روسيا بنسبة 17%. والجدير بالذكر أنه في حين شهدت واردات الغاز من روسيا والنرويج انخفاضًا، حافظت الجزائر على استقرارها على أساس سنوي، وواصلت زيادة شحناتها إلى أوروبا بعد النزاع الأوكراني.

وخلال الستة (6) أشهر الأولى من عام 2022، سجلت الجزائر قفزة كبيرة في صادرات المحروقات، التي حققت عائدات 22.4 مليار دولار حتى نهاية شهر جوان 2022، بالإضافة إلى 3.5 مليار دولار إيرادات الصادرات غير النفطية، ليصبح المجموع الكلي لصادرات البلاد 25.9 مليار دولار. وفي أكتوبر 2022، أعلن وزير الطاقة الجزائري "محمد عرقاب" أن صادرات الجزائر من المحروقات ارتفعت خلال التسعة (9) أشهر الأولى من العام 2022، بنسبة 77%، محققة 42.6 مليار دولار.⁷

وفي نفس السياق، أعلنت مجموعة الطاقة الإيطالية (إيني)، أن الجزائر زادت ضخ الغاز إلى إيطاليا ليصل إلى 28 مليار متر مكعب في 2024. حيث صرح بذلك الرئيس المدير العام للمجموعة، "كلاوديو ديسكالزي"، في تصريح للصحافة، على هامش زيارة رئيس الوزراء الإيطالي، "جورجيا ميلوني"، إلى الجزائر. وأوضح "كلاوديو ديسكالزي": "نقوم كل سنة بتحديث الكميات المتفق عليها والتي نحتزمها الجزائر تماما. وقد تم تزويدنا بـ 3 مليارات متر مكعب إضافية في 2022، بالإضافة إلى 3 أخرى في 2023 وأكثر في المستقبل". وبحسب رئيس مجموعة الطاقة الإيطالية، فإن إمدادات الجزائر كانت قبل حوالي عامين فقط في حدود 21 مليار متر مكعب. وستصل الكميات إلى 28 مليار متر مكعب عام 2024 وأكثر عام 2025.⁸

ففي عام 2022، وقعت الجزائر وإيطاليا (حكومة ماريو دراغي) عقودا لضخ كميات إضافية من الغاز، 9 مليارات متر مكعب أخرى على المدى المتوسط، في إطار جهود إيطاليا للتخلص من اعتمادها على الغاز الروسي. فبعد الحرب الروسية الأوكرانية، أصبحت الجزائر المورد الرئيسي لإيطاليا للغاز الطبيعي من خلال شركة النفط الوطنية سوناطراك، وتزود الجزائر إيطاليا بالغاز الطبيعي عبر خط أنابيب الغاز / إنريكو ماتي (الذي يربط حقول إنتاج حاسي الرمل بمحطة قياس الغاز في وادي الصفصاف) والذي يربط إيطاليا عبر البحر الأبيض المتوسط عبر تونس، بقدرة نقل سنوية تبلغ 32 مليار متر مكعب. وفي أكتوبر 2023، أصبحت الجزائر المورد الرئيسي للاتحاد الأوروبي، متفوقة على روسيا، حسبما ذكرت وسائل الإعلام الروسية "روسيا اليوم" في نسختها العربية.⁹

وقد انعقد الاجتماع السنوي الخامس للحوار السياسي الرفيع المستوى في مجال الطاقة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ببروكسل يوم 5 أكتوبر 2023، تحت الرئاسة المشتركة لمفوضة الطاقة بمفوضية الاتحاد

الأوروبي السيدة "كدري سيمسون" ووزير الطاقة والمناجم السيد "محمد عرقاب"، وعقد المفوض ووزير الطاقة والمناجم اجتماعا ثنائيا تناول سبل وسبل تعزيز التعاون الثنائي في مجال الطاقة¹⁰.

ويندرج هذا اللقاء في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، الموقعة بالجزائر العاصمة سنة 2013، والتي تهدف إلى تطوير وتعزيز العلاقات في مجال الطاقة مع احترام توازن المصالح بين الطرفين. وقد استعرض هذا الاجتماع الخامس التقدم المحرز في التعاون الثنائي، وأكد على الرغبة المشتركة في العمل على تعزيزه من خلال تبادلات جديدة في إطار مجموعة العمل القطاعية وفريقي الخبراء حول "الغاز الطبيعي" و"الكهرباء والطاقات الجديدة والمتجددة وكفاءة استخدام الطاقة"، المحدثين سنة 2015.

كما تمت مناقشة آفاق التعاون في مجال الهيدروجين المتجدد. وتم تسليط الضوء على جهود الاتحاد الأوروبي لزيادة وتسريع نشر الطاقة المتجددة، مع اعتبار الهيدروجين مجالا ذا أولوية لتعزيز التحول الأخضر. كما تم تسليط الضوء على الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لتطوير الهيدروجين التي تم اعتمادها مؤخرا. اتفق المفوض سيمسون والوزير أركاب على أن هناك إمكانات ممتازة لشراكة مثمرة ومتبادلة المنفعة بشأن الهيدروجين المتجدد والتزما بتكثيف التعاون في هذا المجال¹¹.

ولدعم هذه الديناميكية، أطلقت شركة سوناطراك، خطة استثمارية طموحة بقيمة 50 مليار دولار إلى غاية 2028، خصص منها 36 مليار دولار للتنقيب عن الغاز والنفط وإنتاجهما. ويتضمن هذا المشروع أيضا برنامج "تعزيز حقل حاسي الرمل" الذي يهدف إلى إطالة عمر حقل الغاز الرئيسي بالبلاد وزيادة الكميات المستخرجة. وذلك بهدف مواجهة الطلب الأوروبي المتزايد خاصة مع رغبة أوروبا في تقليل الاعتماد على روسيا، حيث تخطط الجزائر لمضاعفة إنتاجها السنوي من الغاز من حوالي 137 مليار متر مكعب حاليا، إلى 200 مليار متر مكعب بحلول عام 2028، ويرتكز هذا الهدف على تحقيق التوازن بين الصادرات والاحتياجات المحلية التي تتزايد باستمرار¹².

ومن خلال تعزيز دورها كمورد رئيسي، تؤكد الجزائر موقعها ودورها الاستراتيجي في أمن الطاقة في أوروبا مع تنويع شراكاتها مع دول مثل إيطاليا وإسبانيا وألمانيا. حيث أصبحت إيطاليا هي الموزع الأوروبي شبه الحصري للغاز الجزائري ليقة دول الاتحاد.

ففي أحدث تقرير له، يشير المرصد الاقتصادي التابع لوزارة الخارجية الإيطالية إلى أن الصادرات الجزائرية إلى إيطاليا بلغت 3.8 مليار يورو خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2025، بزيادة ملحوظة

قدرها 6.5% على أساس سنوي. ويُعزى هذا الأداء بشكل كبير إلى زيادة صادرات الغاز الطبيعي، لا سيما عبر خط أنابيب ترانسميد، الذي ينقل الغاز مباشرة من الجزائر إلى إيطاليا. ويمثل حجم الغاز المصدر ما يقرب من 79% من إجمالي صادرات الجزائر إلى إيطاليا خلال هذه الفترة، أي ما يزيد عن 3 مليارات أورو.

والشكل التالي يوضح مسارات أنابيب الغاز العابرة للمتوسط نحو أوروبا، والتي تتجمع في إيطاليا خاصة بعد توقيف تدفق الانبوب العابر نحو اسبانيا عبر المغرب.



المصدر: https://www.researchgate.net/figure/Map-of-gas-pipelines-linking-Algeria-to-Europe-Temlali-2018_fig1_341710665

وهو ما يعبر عن سياسة التقارب التي تنتهجها الجزائر مع إيطاليا، بجعا هذه الأخيرة نقطة توزيع للغاز الجزائري نحو بقية الدول الأوروبية، في محاولة من الجزائر لتوثيق الشراكة مع إيطاليا باعتبارها البوابة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي بالنسبة للجزائر، وذلك بحكم العلاقات التاريخية الوثيقة والمواقف السياسية المتقاربة حول القضايا الإقليمية والدولية.

ثالثا: الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية في ظل الرهانات الدولية الجديدة

لقد أدت الصراعات الجيوسياسية والتفاعل بين المخاوف الأمنية وأهداف التنمية الاقتصادية الى ظهور العديد من الدراسات حول التعاون والصراع في مجال الطاقة. حيث أنه كثيراً ما تؤثر تجارة النفط والغاز الطبيعي على العلاقات الدبلوماسية والأمنية بين الدول المنتجة (روسيا / الجزائر) والمستهلكة (أوروبا) وحتى دول العبور (أوكرانيا/ المغرب). وإذا تم فرض خفض تجارة النفط والغاز على دولة مستهلكة، فإن الدولة المنتجة تضطر إلى البحث عن أسواق جديدة في أماكن أخرى. وهذا يفتح الباب أمام دولة مستهلكة أخرى لزيادة تجارتها مع الدولة المنتجة، واكتساب النفوذ مع ارتفاع واردات النفط والغاز الطبيعي.

وتتضمن دبلوماسية الطاقة مجموعة من الأدوات التي يستخدمها الفاعلون الدوليون لتخفيف المخاطر المحتملة داخل سوق الطاقة من ناحية، ومعالجة أبعاد المخاطر التي تؤثر على أمن الطاقة من ناحية أخرى. حيث تختلف هذه الأدوات بطبيعة الحال بالنسبة للدول المستوردة والمصدرة. فبالنسبة للدول المستوردة للطاقة، تعني الدبلوماسية ضمان تدفق مستمر للطاقة بأسعار معقولة. كما تركز هذه الدول على الحفاظ على مجموعة متنوعة من موارد الطاقة. ويساعد هذا التنوع في التخفيف من المخاطر المرتبطة بالإفراط في الاعتماد على مصدر واحد للطاقة ويضمن إمدادات مستقرة من الطاقة في مواجهة تقلبات السوق أو التوترات الجيوسياسية.

وعلى العكس من ذلك، تركز البلدان المصدرة للطاقة على تنمية الاحتياطيات، والاستثمار في مصادر جديدة، وتعظيم العائدات من صادرات الطاقة. وكثيراً ما تدور الجهود الدبلوماسية لهذه الدول حول تأمين أسواق مستقرة، والتفاوض على اتفاقيات تجارية مناسبة، وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية لتطوير قطاعات الطاقة لديها بشكل أكبر. ويسمح هذا النهج الاستراتيجي للبلدان المصدرة للطاقة بالاستفادة من مواردها القيمة وتعزيز مواقعها في سوق الطاقة العالمية¹³.

وإذا كانت الجزائر تمتلك كل مقومات الدولة المحورية في المنطقة المتوسطة بحكم مقدراتها ومواردها الطبيعية، فإن ذلك ليس كافياً لجعل منها دولة فاعلة في السياسة الإقليمية، خاصة ما تعلق بالصفة الشمالية للمتوسط. وهو ما يستدعي حسن توظيف ما تمتلكه الجزائر من مقدرات لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية. إن فهم الدبلوماسية الجزائرية في مجالها الإقليمي والدولي يصبح أكثر سهولة

من خلال فهم مجموعة المؤشرات الجيوسياسية. ويزداد هذا تعقيدا عندما لا يتم تجديد مركات هذه الدبلوماسية.¹⁴

وإذ تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من الثوابت الدستورية والقانونية والتاريخية، والتي تركز في المقام الأول على حماية وصيانة سيادة الدولة وحدودها والتي لعبت دورًا مهمًا في تفسير السلوك الدبلوماسي الجزائري على مر المراحل، فإن الوضع الحالي يختلف تمام عما سبقه. فقد وجدت الجزائر نفسها بين الحفاظ على علاقات جيدة مع حليفها العسكري التاريخي المتمثل في روسيا، وعدم الإخلال بالتزاماتها الطاقوية تجاه جيرانها الأوروبيين، على الرغم من الصراع الموجود بينهم وبين روسيا بسبب الحرب الأوكرانية. فقد سلّط الاتحاد الدولي للغاز (IGU) الضوء مجددًا على موثوقية إمدادات الغاز الجزائرية إلى أوروبا عبر شركة الغاز الوطنية سوناطراك على مدى الخمسين عامًا الماضية. وفي رسالة نشرها الاتحاد على موقع التواصل الاجتماعي إكس، أقرّ الاتحاد الدولي بـ "خمسة عقود من الإمداد الموثوق من الجزائر وسوناطراك للحفاظ على دفء أوروبا وصناعتها وتزويدها بالكهرباء."

وفي المقابل فقد أوضح وزير الطاقة الجزائري الرؤية الوطنية حول الأمن والاستقرار الطاقوي، ويتجلى ذلك في تصريحات وزير الطاقة والمناجم، محمد عرقاب، خلال أعمال المنتدى العالمي لأمن الطاقة في إطار قمة "صوت الجنوب" التي نُظمت في الهند. ففي كلمته، أكد الوزير أن "أمن الطاقة غالبًا ما يقتصر على أمن الإمدادات وأمن البنية التحتية. ويجب أن يشمل ذلك أيضًا أمن منافذ البيع. ويجب أن يركز على مبدأ الاستدامة والأمن للجميع: أمن العرض والطلب، من خلال ضمان إمداد آمن وموثوق ومنظم بأسواق حرة وتنافسية على المدى الطويل، بالإضافة إلى تسهيل وتأمين الاستثمارات ومنافذ البيع، مما يُرسي أسس الاستقرار والازدهار المشترك".¹⁵

لكن يبقى على الجزائر التأكد من عدم الانخراط التام مع الاتحاد الأوروبي في مسألة التزويد بالغاز الطبيعي، وبالنظر عن قرب للوضع الطاقوي، فإن حاجة أوروبا للغاز هي حاجة قصيرة الأجل، أو على الأكثر متوسطة الأجل. لأن الاتحاد الأوروبي، الذي أدرك اعتماده على الغاز الروسي، لا ينوي تكرار نفس الخطأ والاعتماد على مصادر الطاقة من الدول الأفريقية أو غيرها. لا يزال الاتحاد الأوروبي، الذي يسعى إلى تسريع وتيرة ترشيد استهلاك الطاقة، والذي بدأ في ظل الظروف المناخية الحالية، يُعرب عن حاجته للوقود الأحفوري نظرًا لضعف مزيج الطاقة لديه. ففي أحدث تقرير له نُشر في فبراير 2023،

أشار بنك الاستثمار الأوروبي إلى تمويل قياسي من مجموعة بنك الاستثمار الأوروبي لدعم أمن الطاقة والاقتصاد الأخضر في الاتحاد الأوروبي بأكثر من 17 مليار أورو لمشاريع تُسهم في استقلال الاتحاد الأوروبي طاقوياً. وكما يتضح، فإن الطاقة هي الكلمة المفتاحية للأمن الجيوسياسي الأوروبي. على المدى القصير والمتوسط، قد تستفيد الجزائر من ارتفاع جديد محتمل في أسعار النفط. ولكن ماذا سيحدث بعد ذلك؟¹⁶

فقد لاحظنا خلال بداية عام 2025 بأن هناك تناقض بين ارتفاع الصادرات الجزائرية بشكل كبير مقابل الاتجاه العام الملحوظ داخل الاتحاد الأوروبي، حيث انخفضت واردات الغاز عبر الأنابيب بنسبة 10% على أساس سنوي، من 40 إلى 36 مليار متر مكعب بين جانفي ومارس 2025، مع انكماش بنسبة 11% في مارس وحده. وهو ما يستدعي ان تعكس قدرة الجزائر على الاستفادة من السياق الجيوسياسي وتلبية الطلب الأوروبي المتزايد استراتيجية استباقية، تتوقع الجزائر من خلالها نقص الطلب الأوروبي على الغاز الجزائري، ولضمان عدم خسارة الجزائر لجزء من استثماراتها في مجال الغاز، وجب على صانع القرار الجزائري اشراك الطرف الأوروبي في تلك الاستثمارات ليضمن عدم الانسحاب الأوروبي من السوق الجزائرية اذا ما وجد مصدر تمويل آخر بالغاز.

خاصة وأن عام 2025 شهد ديناميكيات جديدة في أسواق الطاقة. فقد شهدت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا ارتفاعاً ملحوظاً، متجاوزةً عتبة 50 أورو للميغاواط/ساعة في 31 ديسمبر. ويتوقع المحللون استمرار هذا الاتجاه التصاعدي في عام 2025، مع احتمال وصول الأسعار إلى 60 أورو للميغاواط/ساعة. وهو ما يعتبره المختصون بمثابة ناقوس خطر بالنسبة للدول المستوردة والمصدرة للغاز على حد سواء، حيث سيدفع ذلك الدول الأوروبية الى البحث عن بدائل أخرى مثل الغاز الصخري الذي بدأت فكرة الاستثمار فيه تصبح أكثر قبولاً بالنسبة لأغلب الدول الأوروبية.

فعلى الرغم من أن الجزائر شريك طبيعي واستراتيجي متزايد لأسواق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي: في عام 2024 كانت رابع أكبر مورد للاتحاد الأوروبي، حيث مثلت ما يقرب من 15.1% من وارداته (11.1% تصل عبر خطوط الأنابيب و3.8% في شكل غاز طبيعي مسال)، متجاوزة فقط النرويج (حوالي 32%، كلها عبر خطوط الأنابيب) وروسيا (حوالي 19%، خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي المسال مجتمعين) والولايات المتحدة (18%، غاز طبيعي مسال)، ومتقدمة كثيراً على أذربيجان (4.6%، خط أنابيب) وقطر (3.9%، غاز طبيعي مسال). أدى إغلاق الممر الأوكراني في نهاية عام

2024 إلى تسريع فصل أوروبا عن الغاز الروسي بعد إغلاق خطوط أنابيب نورد ستريم 1 و2. إلا أن الإمداد الروسي لم يتوقف إطلاقاً، حيث أن خط الأنابيب الوحيد العامل الآن هو ترك ستريم، الذي يمر عبر البحر الأسود وتركيا إلى بلغاريا وصربيا والمجر (حوالي 16 مليار متر مكعب سنوياً). كما أن هناك 20 مليار متر مكعب إضافية في الواردات الأوروبية من روسيا على شكل غاز طبيعي مسال. وتتضمن خطة "إعادة تقوية الاتحاد الأوروبي" وفقاً غير ملزم لجميع هذه التدفقات بحلول عام 2027. وقد زادت الضغوط لإدراج الغاز في العقوبات الجديدة التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا، ولكن تم تأجيل الإعلان عن ذلك مؤخراً تحت ضغط من بعض الدول الأعضاء وزيادة التقلبات الجيوسياسية فيما يتعلق بالمفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن أوكرانيا

وبالرغم من كل العقوبات الاقتصادية والمالية على روسيا من طرف الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك معارضة شديدة من طرف بعض الدول الأعضاء لقطع الإمدادات الروسية من الغاز، وهو ما ترجمته خطة إعادة تقوية الاتحاد الأوروبي من خلال استعمال عبارة "وقف غير ملزم" لجميع تدفقات الغاز الروسي بحلول سنة 2027. وهو ما يعكس النظرة الأوروبية لمسألة الغاز الروسي، مما يؤكد مرة أخرى ضرورة عدم رمي الجزائر بكل ثقلها في مسألة تزويد أوروبا بالغاز. وتتمثل العوائق الأوروبية الرئيسية التي يجب على الجزائر أن تأخذها دائماً بعين الاعتبار هي تردد الاتحاد الأوروبي في ضمان الطلب على الغاز خلال فترة التحول في مجال الطاقة، واللوائح البيئية المتعلقة بالميثان، واتفاقية الحد من الانبعاثات الكربونية، ونظام تداول الانبعاثات، وغياب أي مقترح طويل الأمد ذي مصداقية للترباط في مجال الطاقة يتجاوز قضية الغاز الطبيعي.¹⁷

لذلك ينبغي على الاتحاد الأوروبي العمل مع الجزائر لتعزيز دوافع صادراتها من الغاز إلى أوروبا، ومساعدتها على تجاوز العقبات التي تواجهها. ولتحقيق ذلك، ينبغي عليهم الاستجابة للمتطلبات الجزائرية، وتقديم توقعات واضحة للطلب على الغاز، والتعاون مع الجزائر فيما يتعلق بالامتثال للوائح البيئية الجديدة، ووضع مقترحات موثوقة للتحول التدريجي في قطاع الطاقة. كما ينبغي على الاتحاد الأوروبي ضمان عدم تأثر صادرات الغاز الجزائرية بالسياسة الأمريكية الجديدة لهيمنة الغاز الطبيعي المسال على قطاع الطاقة، مع استبعاد أي معاملة تمييزية فيما يتعلق بالامتثال للوائح انبعاثات الميثان، أو التراجع عن

فك الارتباط الأوروبي من الغاز الروسي. ينبغي التعبير عن هذه الرؤية في شكل التزام سياسي، وهو ما لا نلاحظه حتى يومنا هذا في الموقف الأوروبي تجاه الجزائر.

4. خاتمة:

في السنوات الأخيرة، فاجأ نمو إنتاج الغاز الجزائري وصادراته السوق. وقد تُحافظ مفاوضات تراخيص الاستكشاف والاستغلال الجديدة، في ظل تشريعات أقل تقييداً مالياً، على هذا التوجه وتُحفّز التطوير المحتمل للغاز غير التقليدي في البلاد. في غضون ذلك، أدى الانخفاض المتسارع في واردات أوروبا من الغاز الروسي والمخاطر المتضمنة في سياسة إدارة ترائب الجديدة للهيمنة على قطاع الطاقة إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية للجزائر في سوق الغاز الأوروبية التي فقدت مرونة كبيرة. ومن التطورات الإيجابية الأخرى للجزائر استكمال المشاريع المؤجلة واستغلال الموارد غير المطوّرة، وتحسينات حقل حاسي الرمل، والاتفاقيات مع الشركات العالمية، والاهتمام الذي أبدته شركتنا شيفرون وإكسون بموارد الجزائر غير التقليدية، والطاقة الاحتياطية الكبيرة لخطوط الأنابيب للتصدير. بالإضافة إلى عوامل الطاقة هذه، هناك إدراك بأن البلاد تستفيد الآن من سياق جيوسياسي وسياسي محلي وإقليمي ودولي مُلائم نسبياً.

فقد أثبت الحل البديل الذي طرحته أوروبا لأزمة إمدادات الغاز، والمتمثل في واردات الغاز الأمريكية، عدم جدواه الاقتصادية نظراً لارتفاع أسعاره وتكاليف نقله. كما تُبرز التعقيدات الجيوسياسية المتعلقة بتوريد الغاز من قطر، والتي تستلزم المرور عبر مضيق باب المندب المحفوف بالمخاطر، هشاشة جهود أوروبا لتنويع مصادر الطاقة. ويبرز الغاز الجزائري كمنارة للاستقرار والأمن في هذا السياق. فالجزائر، على الرغم من كونها ثاني أكبر دولة تمتلك احتياطيات من الغاز التقليدي في أفريقيا، تصدر احتياطيات الغاز غير التقليدي، مما يجعلها بديلاً حاسماً لتلبية احتياجات أوروبا من الطاقة. أما نيجيريا، التي تُعتبر رائدة في احتياطيات الغاز التقليدي، فتُعوّضها التحديات الأمنية وضعف البنية التحتية، مما يجعلها مورداً غير موثوق به لأوروبا.

هذا السياق يضمن تعدد المنافع المتبادلة لتعزيز الشراكة بين الجزائر وأوروبا. فبالنسبة لأوروبا، تضمن هذه الشراكة مستقبلاً آمناً ومتنوّعاً للطاقة، مما يُقلل الاعتماد على مورد وحيد ومهيمن. أما بالنسبة للجزائر، فهي تُجسّد تنوّجاً لستة عقود من الخبرة في قطاع الغاز، مُرسخةً مكانتها كحليف استراتيجي موثوق في مجال الطاقة. ولا بد من صياغة سياسة متماسكة وطويلة الأمد لضمان إمدادات غاز مستقرة، بما يتماشى مع احتياجات أمن الطاقة الأوروبية والمصالح الجزائرية. وهي الفرصة التي لا تعوز بالنسبة

للجزائر لتقوية مكانتها المتوسطة وفرض نفسها كقوة إقليمية فاعلة انطلاقاً من ضرورة ان يكون الدور الذي تلعبه يتماشى مع الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر. حيث أردنا من خلال هذا التحليل تجاوز نطاق البيانات والإحصاءات لتؤكد على التأثير العميق للديناميكيات السياسية والجغرافية والتاريخية على قطاع الطاقة. ونظهر بأن الجزائر، على الرغم من مساهماتها الكبيرة، لا تستطيع بمفردها حل مشكلة سعي أوروبا لتنويع مصادر الغاز. ومع ذلك، تبقى جزءاً أساسياً من الحل. حيثُ برز الخلاف الدبلوماسي مع إسبانيا، الذي لم يُعيق إمدادات الغاز، مرونة الجزائر وإمكانية توطيد العلاقات بينها وبين الدول الأوروبية. ويعتبر الهدف الأسمى الذي يجب ان تسعى الجزائر لتحقيقه هو تحول أوروبا من مجرد عميل إلى شريك مُلتزم وفاعل. وهذا يستلزم استثماراً شاملاً في جميع فروع قطاع الطاقة الجزائري، من الاستكشاف والإنتاج إلى التوزيع، بما في ذلك الطاقات المتجددة، ودعم المبادرات الرامية إلى تعزيز كفاءة الطاقة.

5. التهميش:

¹ - ميلود، ميسوم، الأمة العربية وتداعيات حرب أكتوبر 1973م، مجلة ورافد للبحوث والدراسات، العدد 4، جوان 2018.

² - المرجع نفسه.

³ - Malek Bouharkat, Zhour Abada, Study of management strategy of energy resources in Algeria, Energy Reports, (November 2018).

⁴ - وزارة الطاقة والمناجم، تقرير حصيلة قطاع الطاقة في الجزائر 2021،

<https://www.energy.gov.dz/?article=bilan-energetique-national-du-secteur>

⁵ - Epidue, L'UE et l'Algérie conviennent de renforcer leur coopération énergétique. Vu le 03/06/2024.

⁶ - Farid Bouyahia, Energie : L'Algérie consolide sa position sur le marché international, Elmoudjahid, vu le 24/04/2024. <https://www.elmoudjahid.dz/fr/actualite/energie-l-algerie-consolide-sa-position-sur-le-marche-international-191836>

⁷ - أحمد، بدر، قفزة ضخمة بإيرادات صادرات الجزائر من المحروقات بعد غزو أوكرانيا (إنفورغريك)، الطاقة،

<https://attaqa.net/2023/02/16>

- ⁸ - Hassane jibril , L'Algérie fournira à l'Italie 28 milliards de mètres cubes de gaz d'ici 2024. Vu le 30/05/2024.
- ⁹ - Farid Bouyahia, op-cit.
- ¹⁰ - Epidue, op-cit.
- ¹¹ - Ibidem.
- ¹² - Boubaker fadia, Algeria And Energy Security Diplomacy In The Mediterranean: " Between Stability And Change", Journal Of Al-NAQED For Political Studies , Volume 8, Numéro 1, Pages 497-515 , 2024-04-15.
- ¹³ - Ibidem.
- ¹⁴ - Arslan Chikhaoui, "The non-alignement paradigm of Algeria's foreign policy". Institute of new Europe, vu le 11/07/2022.
<https://ine.org.pl/en/thenon-alignement-paradigm-of-algerias-foreign-policy>.
- ¹⁵ - Hasna Yacoub, Sécurité énergétique et dimensions géopolitiques : L'Algérie au cœur des enjeux. Vue le 22/06/2025. <https://cresus.dz/?p=87601>
- ¹⁶ - Ibidem .
- ¹⁷ - Gonzalo Escribano , Another round of Algerian gas for Europe. Vue le 23/06/2025. <https://www.realinstitutoelcano.org/en/analyses/another-round-of-algerian-gas-for-europe/>